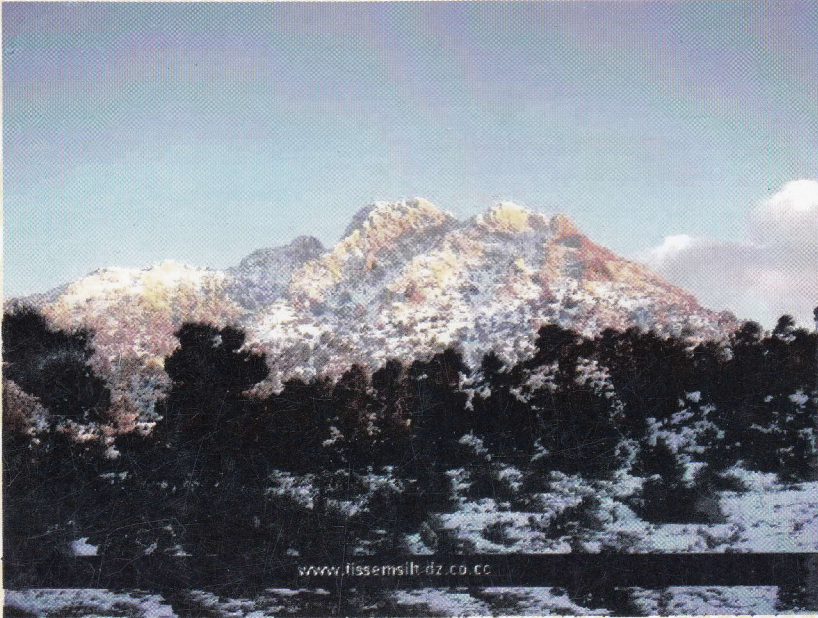


المعيار

مجلة دورية محكمة تصدر عن
المركز الجامعي تيسمسيلت



العدد : 02 - ديسمبر 2010

منشورات المركز الجامعي بتيسمسيلت-
الجزائر

المعيار

مجلة دورية محكمة تصدر عن
المركز الجامعي تيسمسيلت



العدد: 02 - ديسمبر 2010

منشورات المركز الجامعي بتيسمسيلت-
الجزائر

المعيار



مجلة دورية محكمة تصدر عن

المركز الجامعي تيسمسيلت

تعنى بالدراسات الأدبية والقانونية والاقتصادية واللغات العربية والفرنسية والإنجليزية.

ديسمبر 2010

العدد الثاني

د. الطيب بن جامعة

رئيس المجلة

رئيس التحرير

المدير المسؤول

أ. رشيد مرسي

د. محمد بلحسين

أ. بشير دردار

رئيس هيئة التحرير

أ. دايري مسكين
أ. الحاج لونيس بلخياطي
أ. الجيلالي لعقاب

أ. خالد تواتي
أ. خالد روشو
أ. قدوية يعقوبي

هيئة

التحرير

د. بوسماحة الشيخ - جامعة تيارت -
أ. د شريط عابد - جامعة تيارت -
أ. رابحي عبد القادر - جامعة سعيدة -
د. كبريت علي - المركز الجامعي تيسمسيلت

أ. د محمد عباس - جامعة تلمسان -
أ. د مختار حبار - جامعة وهران -
أ. د عبد الجليل مرتاض - جامعة تلمسان -
أ. د محمد بلوحي - جامعة بلعباس -

الهيئة

العلمية

الأستاذ: رشيد مرسي

المركز الجامعي تيسمسيلت

الهاتف/ الفاكس: 046 49 56 18

البريد الإلكتروني: rachidmersi@yahoo.fr

المراسلات

شروط النشر بالمجلة

- المعيار مجلة علمية محكمة تنشر البحوث الأكاديمية والدراسات الفكرية ، العلمية، الأدبية التي لم يسبق نشرها من قبل.
- دورية تصدر مرتين في السنة عن المركز الجامعي بتسمسيات.
- تُقبل البحوث باللغات العربية و الفرنسية و الانجليزية.
- تخضع البحوث و الدراسات المقدمة للمجلة للشروط الأكاديمية المتعارف عليها.
- تخضع البحوث للتحكيم من طرف اللجنة العلمية للمجلة.
- تُقدم البحوث و الدراسات مكتوبة في ورقة على مقاس B5 بهامش 2.5 سم عن يسار الصفحة وأسفلها وأعلاها، وهامش 3 سم يمين الصفحة.
- تتم الكتابة بخط(Simplified Arabic) حجم(14)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (12).
- تتم كتابة البحوث كاملة أو الفقرات والمصطلحات والكلمات باللغة الأجنبية داخل البحوث المكتوبة باللغة العربية بخط (Times new roman) حجم (14)، و في الهامش بالخط نفسه حجم (12).
- تكون الهوامش والإحالات في آخر الدراسة ولا يقبل استعمال التهميش الأوتوماتيكي.
- يُقدم البحث مخزناً في ملفي word و pdf في قرص مضغوط وفي نسخة ورقية مطبوعة عليهما البيانات الضرورية الخاصة بالمقال وصاحبه.
- لا يقل حجم البحث عن 08 صفحة ولا يزيد عن 20 صفحة.
- الأعمال المقدمة لا تُردّ إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
- المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، و المجلة غير مسؤولة عن آراك وأحكام الكتاب. كما أن ترتيب البحوث يخضع لاعتبارات تقنية و فنية.

المدير المسؤول عن النشر

شارك في هذا العدد

الأستاذ: الحاج لونيس بلخياطي

الأستاذ: عبد القادر راجحي

الأستاذ : عبد القادر شريف حسني

الأستاذ : بلصابيع خالد

الأستاذ : قاسم قادة

الأستاذ: عبد القادر بن عزة

الأستاذ : دردار بشير

الأستاذ : فايد محمد

الأستاذ : بن علي خلف الله

الأستاذ : قلايلية العربي

الأستاذ : مبطوش الحاج

الأستاذ : عبد الله عابدي

الأستاذ : طاقري بلخير

الأستاذ : مقني بن عمار

الأستاذ : خيثر لهوري

الأستاذ : عبد الرزاق بن صالح

الأستاذة: فرطاسي مفيضة

محتويات العدد

• ك ا م ة

• مقالات اللغة والأدب العربي

- إشكالية الأدب الجزائري المكتوب باللغة الفرنسية.....09
- منحنيات السؤال الإبداعي في ديوان (توشيحُ الذّكرة) للشاعر مجدوب العيد المشراوي.....20
- إشكالات النص المترابط.....33
- التأويل وأثره في نشأة الفرق.....54
- الشُّروحات المجازية في مُعجم أساس البلاغة دراسة في المنهج والمحتوى.....73
- مستويات اللّغة الصوفية عند محي الدين بن عربي.....88
- الهاجس الإستمولوجي في رسائل الجاحظ.....101
- الرّواية المغاربية المكتوبة بالعربية..في النشأة والتطور.....124
- سمات القصيدة المعاصرة.....143
- البعد الإنساني في شخصية الأمير عبدالقادر الجزائري.....163

• مقالات العلوم القانونية والإدارية

- المركز القانوني للصحفيين أثناء الحروب وحمايتهم من أثاره.....185
- منهج المقارنة بين الشريعة و القانون.....207
- حق الزوجة في التطليق لعدم الإنفاق.....227
- المسؤولية الجنائية الداخلية لرؤساء الدول.....243

• مقالات العلوم الاقتصادية والتجارية

- واقع وآفاق التنمية السياحية في ظل التحديات الراهنة في الجزائر 265
- دور تطبيق مفهوم التسويق بالعلاقات في بناء و تدعيم المزايا التنافسية للمؤسسة.....285
- إستراتيجية تطوير المنتجات كأداة لتحقيق التميز للمؤسسة 316

2 1 2



" الإبداع نقد، والنقد إبداع "

أؤكتافيو باث

هذه المجلة المعيار

تهفو في عددها الثاني إلى تأسيس رؤيا نقدية وفكرية حول مجموعة من المفاهيم والقضايا والظواهر التي تشكل محوراً إشكالياً في ميادين أدبية واقتصادية وقانونية وفكرية.

كما تحاول تجاوز الطروحات السابقة بآليات ومفاهيم تتماشى وطبيعة التحول والمغايرة، والاستمرارية الزمنية، وما تفرزه من مفارقات معرفية وفكرية. في شتى الميادين.

لذلك فإن **المعيار** تفتح أفقها للنقاد والباحثين للمساهمة في إثراء مدونتها النقدية والفكرية.

د. بلحسين محمد

واقع وآفاق التنمية السياحية في ظل التحديات الراهنة- حالة الجزائر

الأستاذ: خيثر هواري

المركز الجامعي تيسمسيلت - الجزائر



ملخص:

تبحث إشكالية البحث عن الفرص البديلة لتنمية الإقتصاديات العربية خارج قطاع المحروقات عن طريق الإعتماد على التنمية السياحية وترشيد الإستثمارات الخدماتية بما يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة، حيث تطرقنا إلى استطراد بعض المفاهيم المتعلقة بالسياحة ثم دور هذه الأخيرة في دفع عجلة النمو الإقتصادي ودعم التجارة الدولية في ظل المعطيات والتحديات الراهنة، كما قمنا باستعراض المسيرة التنموية التي قامت بها السلطات الجزائرية لتطوير وتأهيل القطاع السياحي، مع الإشارة في الأخير إلى آفاق التنمية السياحية العربية في ظل المتطلبات العولمية، لنختتم هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات في ضوء النتائج المتوصل إليها، وتهدف هذه المقالة بالأساس إلى تعزيز التنمية المستدامة عن طريق تأهيل الصناعة السياحية الجزائرية والإرتقاء بالمنتوج السياحي وفق معايير الجودة والتقييس العالمية.

مقدمة:

تمر الجزائر بمرحلة جد حاسمة وحساسة من تاريخها الإقتصادي بعد عقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وعلى مشارف نهاية المفاوضات الأخيرة حول الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، الأمر الذي فرض عليها القيام بوضع استراتيجية تنموية تتماشى مع متطلبات الإقتصاد العالمي الجديد، خاصة بعد الأزمات العكسية التي تمثلت في إنخفاض أسعار النفط واستبدال هذا المورد بمصادر طاقة فاعلة في السوق الدولية للمواد الأولية.

في هذا الإطار توجه عدد من الخبراء والمسؤولين إلى النداء بضرورة تأهيل الجهاز الصناعي التحويلي وتسخير الطاقات المههرة في مجال القطاع الثالث علّه يخفف العبء عن كاهل الخزينة العمومية التي لازالت حتى يومنا هذا أسيرة القروض الإستهلاكية العامة.

ولما كانت السياحة تمثل إحدى أهم عناصر القطاع الخدماتي وأبرز دوافع تدفق الإستثمار الأجنبي على غرار التوازن التجاري الذي حققته في بعض الإقتصاديات العربية غير النفطية كان لا بد من توجيه السلطات العمومية في الجزائر إلى دعم أداء التسويق السياحي بغرض الإرتقاء بالمنتوج الخدماتي وفق معايير الجودة العالمية وزيادة المداخل الوطنية خارج قطاع المحروقات، كيف لا وأن الجزائر تحتل الصدارة في مساحتها الشاسعة المتنوعة النشاط ومناخها القاري الجذاب، فضلا عن المعالم الأثرية المصنفة بين الآثار الجميلة عالميا، رغم ذلك إلا أن السؤال الذي يبقى دائما مطروحا أمامنا هو بقاء القطاع السياحي الجزائري بعيدا كل البعد عن مستوى أداء كثير من الدول العربية بالرغم من توفر الموارد وتنوعها.

من هذا المنطلق كانت إشكالية هذه المداخلة تبحث عن آلية تأهيل القطاع السياحي في الجزائر وإبراز دور السياحة في إنجاح المخططات التنموية، حيث قسمنا الدراسة في ضوء المنهج الوصفي التحليلي إلى:

- مفهوم السياحة ومصطلحاتها
- دور السياحة في التنمية الإقتصادية
- مؤشرات السياحة في الإقتصاد العالمي
- كرونولوجيا تطور السياحة في الإقتصاد الجزائري
- آفاق التنمية السياحية العربية في ظل العولمة

(1) مفهوم السياحة ومصطلحاتها:

تعد السياحة إحدى أهم القطاعات الإقتصادية في العالم لما لها من دور إيجابي في تحقيق كثير من التوازنات الإقتصادية الكلية والجزئية لبعض الدول.

وكانت أول ما ظهرت النشاطات السياحية مع بداية القرن التاسع عشر
تواكبا مع الإختراعات التكنولوجية التي شهدها ذلك العصر لاسيما في مجال النقل،
ثم تطورت خلال القرن العشرين بعد الإبتكارات السريعة في مجال الطيران بدافع
الحرب العالمية الأولى، لتصبح الصناعة السياحية اليوم علما مستقلا لفت أنظار
كثير من المنظمات العالمية والدول، حيث تم إنشاء العديد من الوزارات والمعاهد
المهتمة بهذا المجال، وكانت الدول الأوروبية من أسبق الدول التي عززت من
تطوير جهازها السياحي، لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية وبداية التعايش السلمي،
ثم انتشرت السياحة في بعض الدول النامية والعربية بعد حصولها على إستقلالها
السياسي.

وتتضمن السياحة حسب كثير من المنظمات العالمية السياحية الزائرين
المؤقتين والدائمين للدولة، كما تشمل تنقل الأفراد داخل البلد نفسه، وذلك بغرض
الترفيه أو الدراسة أو الإستشفاء أو التجارة وغير ذلك، وتسعى كل دولة إلى تأهيل
منتوجاتها السياحية وتسويقها لجلب العملة الصعبة عن طريق إعادة البنى التحتية
وتخفيض الأسعار(1).

وقد إختلف الباحثون في تعريف السياحة باختلاف عدة معايير اجتماعية
واقتصادية وثقافية، وهي تعني بمفهومها الوجداني عند الألماني (froyler) " ظاهرة
من ظواهر عصرنا تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وتغير الهواء، وإلى مولد
الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس، والشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة
في مناطق لها طبيعتها الخاصة، وأيضا إلى نمو الإتصالات وخاصة بين الشعوب
وأوساط مختلفة من الجماعات الإنسانية، وهي الإتصالات التي كانت ثمرة اتساع
نطاق التجارة وثمره تقدم وسائل النقل"(2).

ومن المنظور الإقتصادي تعرف السياحة بأنها " صناعة غير تقليدية مركبة
من عدة صناعات، تقوم على انتقال السائح من مكان إقامته الدائم إلى المقصد
السياحي لأي غرض من الأغراض غير العمل" (3).

والسائح هو " الشخص الذي يسافر خارج محل إقامته الأصلي أو الإعتيادي ولأي سبب غير الكسب المادي أو الدراسة سواء كان في داخل بلده (السائح الوطني) أو في داخل بلد غير بلده (السائح الأجنبي) ولفترة تزيد عن 24 ساعة وأن تقل عن ذلك فهو يعتبر قاصدا للنزهة"، ويخرج من هذا التعريف كل من: أعضاء الهيئات الدبلوماسية وأفراد القوات المسلحة الأجنبية والعمال المؤقتون بعقد عمل في دولة أجنبية والأشخاص المقيمون عند الحدود ويعملون في أراضي دولة أخرى والأشخاص الراغبون في التوطن كالأجنيين السياسيين والمسافرون العابرون لفترة تقل عن 24 ساعة (4).

وتكمن أهمية تعريف السائح في نواحي عديدة، كالناحية الإحصائية التي تهتم بجمع المعلومات والناحية التسويقية التي تدرس سلوك وطبيعة الإنفاق السياحي وأثره على الإنفاق العام.

أما التنمية السياحية بمفهومها العصري فهي تعني " تعظيم قدرة البلاد على اجتذاب أكبر قدر من السياحة العالمية بالاعتماد على الإستراتيجيات والبرامج السياسية "، وهي تنقسم إلى(5):

- التنمية السياحية الشاملة التي تهتم بجميع القطاعات الموجودة داخل الوطن.
- التنمية السياحية المستدامة التي تأخذ بعين الاعتبار التنمية البيئية وعناصر الجذب السياحي الطبيعية والتاريخية.
- التنمية السياحية المكانية المتضمنة للبنية التحتية المحلية والإقليمية والدولية.

(2) دور السياحة في التنمية الإقتصادية:

تعتبر السياحة من أهم دعائم التجارة الخارجية لما تساهم به من تحسين وضعية ميزان المدفوعات واستحداث مناصب الشغل وإشعاع صورة البلد من خلال نشر التقاليد والعادات الوطنية والإرتقاء بها عالميا، فضلا عن ترقية الصناعات التقليدية وإثراء التراث الثقافي وإنعاش القطاعات الأخرى، ورغم ذلك إلا أنها لا تخلو من العيوب التي تعتبر من أهم التحديات أمام الدول العربية، كظهور الإنحلال

الخليقي نتيجة تصادم الأفكار والطباع وتكريس ظاهرة الإستهلاك النمطي في الدول النامية بما يتفاوت مع مستوى معيشتها.

ففي مجال النقل تساهم السياحة في تفعيل حركة المواصلات وتوسيع التمدن إلى المناطق النائية، وفي الإطار التجاري تستطيع الدولة استقطاب العملة الصعبة التي تنعكس على رفع قيمة العملة المحلية، خاصة وأن الدول المتقدمة لا تفرض قيودا على وارداتها السياحية.

كما تساعد السياحة الدولية على تعزيز خطوط النقل الدولية، ولهذا استعملتها الولايات المتحدة الأمريكية كأداة اقتصادية للتأثير على الدول الضعيفة من خلال عقد اتفاقيات تبادل سياحية خلال ظروف انتهازية (6)، كفرض الرسوم المرتفعة على السياح الأجانب، خاصة في مجال السياحة البيئية التي تتمحور حول التأمل في الطبيعة وتوفير الراحة والإستكشاف، وهو الأمر الذي تجاهلته بعض الدول العربية ما جعل كثيرا من معالمها الأثرية تتعرض للإتلاف والتلوث.

ولم تغفل المنظمة العالمية للسياحة الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للسياحة عند إعدادها لقانون أخلاقيات السياحة سنة 1999 بعاصمة الشيلي والذي نص على أن (7):

- السياحة عامل ازدهار شخصي وجماعي.
- السياحة تساهم في التفاهم بين الإنسان والمجتمع والإحترام المتبادل بينهما.
- السياحة عامل تنمية مستديمة يساهم في إعادة توزيع الدخل الوطني ونمو الطلب الكلي.
- السياحة تساهم في إثراء التراث الثقافي والبشري.
- للسياحة دور فعال في إحداث التوازن الجهوي عن طريق إصلاح المناطق المهمشة.

وتم التطرق في هذا القانون إلى ضرورة إنشاء لجنة دولية لأخلاقيات السياحة، تهتم بالفصل في النزاعات المرتبطة بتطبيق القوانين السياحية أو توضيحها

(3) مؤشرات السياحة في الاقتصاد العالمي:

تشير تقارير المنظمة العالمية للسياحة إلى أن الحركة السياحية الدولية تتزايد بمعدلات تفوق المعدلات الخاصة ببعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى، حيث تضاعف عدد السياح بعشرة أضعاف ما بين الفترة 1950-1980، وبلغ الإنفاق السياحي الدولي حوالي 423 بليون دولار أمريكي سنة 1996 دون احتساب الإنفاق على وسائل النقل الدولي الذي بلغ 93 بليون دولار أمريكي في نفس السنة، وقد قدرت الإحصائيات أن مداخيل السياحة في بعض الدول تفوق ما تحصله الجزائر من إيرادات المحروقات، فعلى سبيل المثال تجاوزت المداخيل السياحية الإيطالية 30 مليار دولار عام 1997 على غرار تونس الشقيقة التي استفادت من 1 مليار دولار من خلال نشاطها السياحي في عام 1996(8)، كما ساهمت السياحة بما يقارب 28 مليار دولار من الإيرادات الفرنسية والأمريكية بتقدير 66.8 و 49.03 مليون سائح على التوالي(9).

وكانت المنظمة العالمية للسياحة قد أحصت أن عدد السياح في العالم لسنة 1997 بلغ 62.80 مليون بمعدل إنفاق سياحي مقداره 443 مليار دولار(10).

وبين الجدول التالي التطور الكبير الحاصل في مجال مداخيل القطاع السياحي للفترة ما بين (1950-1999):

وحجم الإنفاق السياحي في العالم

السنة	عدد السياح (مليون)	الإنفاق (مليار دولار)
1950	20	21
1960	70	68
1970	165	18
1980	286	105
1985	465	265
1995	561	380
1999	657	455

المصدر: هوارى معراج وسليمان جردات، السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية (حالة الاقتصاد الجزائري)، مجلة الباحث: 2004، العدد 01، ص 26.

هذا ويعتقد الباحثون أن عدد السياح سيعادل 1600 مليون سائح سنة 2020 بحجم إنفاق يقدر ب 2000000 مليون دولار(11).

ويحتل قطاع السياحة صدارة القائمة في القطاعات المشاركة في التجارة الدولية خارج قطاع المحروقات حسب التقارير السنوية للمنظمة العالمية للسياحة، كما يوفر 11% من مناصب الشغل عالميا(12)، وأصبح العائد من الصناعة السياحية في العقدين الأخيرين يساهم بنسبة فعالة في إجمالي الناتج المحلي لكثير من الدول، حيث تشير البيانات أن معدل السياحة البينية بلغ 88% أوروبا و79% في دول شرق آسيا و42% في الدول العربية، مع التنبيه أن الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا تستفيد لوحدها من 30% من الإنفاق السياحي العالمي بفضل صلابته جهازها السياحي، على خلاف القارة الإفريقية التي تستفيد من 4% فقط نتيجة عدة أسباب تاريخية وثقافية وأمنية، خاصة إذا علمنا أن هذه القارة تتميز بإمكانيات سياحية رائعة وفريدة من نوعها(13).

وبالرغم من التغيرات الحاصلة في السوق الدولية من الناحية السياسية والإقتصادية والأمنية إلا أن ذلك لم يؤثر على حركة السياحة العالمية، حيث أحرزت 714 مليون مسافر - دون حساب السياحة الداخلية - مع نهاية 2002، وهو رقم غير مسبوق مقارنة بالسنوات السابقة(14)، خاصة وأن هذه الفترة شهدت عدة توترات أمنية واقتصادية.

4) كرونولوجيا تطور السياحة في الاقتصاد الجزائري:

لا نتكلم في هذا المقام عن المكان الإستراتيجي المتميز للجزائر من ناحية الموقع والمساحة والتضاريس والمناخ المتنوع بقدر ما نسعى للتسويق السياحي لمواقعنا ومعالمنا الأثرية النادرة(*) حيث تتوفر جزائرننا على العديد من الصناعات السياحية الصحراوية والحضرية والبحرية التي بلغت 1972 سرير سنة 1999(15)، وتوزع المهام - حاليا - في تسيير السياحة الجزائرية بين القطاعين العام والخاص، هذا الأخير حقق مستوى قياسيا في الفترة الأخيرة لاسيما في مجال الفنادق وفي ظل التنافس في تقديم الجودة السياحية الذي فرضه الإقتصاد الحر حيث

أصبحت تبذل جهود متميزة ومتزايدة في ترفيه السياح وانتعاشهم، ورغم ذلك إلا أن الجزائر لازالت متأخرة نسبيا عن المستوى المطلوب مقارنة بالدول المجاورة نتيجة عدة عوائق أمنية وتنظيمية وثقافية.

وتعتبر الصناعة التقليدية والحرفية في الجزائر من أكبر المساهمين في ترويج السياحة الثقافية وانتعاشها، خاصة بعد توجه السلطات إلى تهيئة البنى التحتية في مجال المواصلات والنقل، حيث يوجد أكثر من 31 مطارا موزعا عبر كامل التراب الوطني، وتغطي شركة الخطوط الجوية الجزائرية عدة محطات دولية ومحلية، وبصدد إتمام الطريق السيار شرق-غرب، كما أن قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال هو الآخر عرف طفرة نوعية في المدة الأخيرة حيث أصبحت الجزائر متفوقة إفريقيا في مجال انتشار الهاتف النقال بين السكان(16).

ويعود مشوار النشاط السياحي في الجزائر إلى فترة ما قبل الإستعمار حيث كانت الجزائر العاصمة وبسكرة قبلتين للسياح الأجانب، ثم تطورت خلال مرحلة الستينات بعد مشروع قسنطينة 1957، إذ برمج الإستعمار إنشاء 17200 غرفة فندقية حضرية موزعة عبر المناطق الشاطئية لرربع الوطن(17)، وبعد الإستقلال ورثت الجزائر قطاعا سياحيا جد متدهور نتيجة ما خربه المستعمر، حيث تركزت السياسة الوطنية آنذاك على الحفاظ على الإرث الحضاري وتحديد المناطق القابلة للتهيئة السياحية، لتبدأ مرحلة ما بعد 1966 أين بدأ الإهتمام بالفعل بالنشاط السياحي في الجزائر حيث تم تحديد مخطط تنموي للسياحة من خلال إصدار عدة قوانين تدعو إلى جلب العملة الصعبة بهدف تمويل الصناعة المصنعة، إلا أن المشكل تمثل في عدم القدرة على إنجاز المشاريع السياحية في آجالها المحددة، لتظهر التغيرات في إطار المخطط الخماسي حين بلغ الوعي لدى المسؤولين بضرورة إحداث التوازن الجهوي الذي خصص له حوالي 3400 مليون دينار(18) بهدف ترقية ثلاثة مناطق سياحية نموذجية في شرق ووسط وغرب البلاد وتسخيرها للسياحة الداخلية، إضافة إلى تطوير الحمامات المعدنية وخلق التوازن بين العرض والطلب السياحيين.

وموازاة للإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها الجزائر بعد سنة 1988 عرف الإستثمار السياحي سرعة مذهلة في التطور، خاصة وأن ذلك تواكب مع دخول الإقتصاد الوطني إلى مرحلة الرأسمالية وإصدار عدة مراسيم تدعو إلى الإهتمام بالقطاع الخاص وتشجع على استقطاب المستثمرين الأجانب وحمايتهم بهدف تأهيل التجارة الخارجية وتمويل التنمية المحلية، حيث قامت الدولة بمنح عدة تسهيلات وامتيازات في مجال الإستثمار الخدماتي، إضافة إلى تقديم الإعانات والإعفاءات الجبائية في النشاطات السياحية، وتسليم القروض بأسعار فائدة منخفضة، وتأهيل الأفراد بما يعزز التنمية السياحية المستدامة.

وقد تميزت مرحلة التسعينات رغم بداية خوصصة المؤسسات السياحية العمومية بترجع كبير في مجال السياحة التي تعتمد بالأساس على سلامة الأوضاع الأمنية، حيث انخفض عدد الوافدين إلى الجزائر ما بين سنتي 1990-1996 من حوالي 359895 إلى 18000 مسافر، ومع عودة الإستقرار ارتفع معدل السياحة بنسبة 26% مقارنة بنفس الفترة لسنة 1999 وازدادت القيمة المضافة بحوالي 31%(19).

وبعد سياسة التكيف الهيكلي الذي يركز في مرحلته الثانية على إدارة جانب العرض وتشجيع الإستثمار وتأهيل القطاع الخاص وجعله هو الرائد في التنمية المستقبلية تبنت الجزائر الشراكة الدولية كخيار إستراتيجي لا بديل عنه من أجل الإندماج في الحركة الصناعية العالمية وتسويق المنتج الجزائري في الأسواق العالمية، كيف لا وأن اتفاق الشراكة نتج عنه عدة آثار إيجابية، من بينها(20):

-فتح المجال لمؤسساتنا السياحية من أجل دعمها نفسانيا بالإندماج في الإقتصاد العالمي بسرعة وفعالية.

-تحسين كفاءة القطاع السياحي نتيجة توسع المنافسة واكتساب خبرات أجنبية جديدة.

-تطوير الصناعة السياحية المحلية عن طريق الإستفادة من التطور التكنولوجي الهائل الذي يميّز الصناعة الأجنبية.

- الإستفادة من شبكات التوزيع العالمية بعد أن أصبحت محتكرة من طرف شركات الدول المتقدمة.

- الإستفادة من البرامج والمساعدات المالية التي ينتجها الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة لشركائهما مما يستلزم من وزارة السياحة وضع الآليات والبرامج الدقيقة لتجسيد هذا الدعم.

وفي إطار الشراكة الثنائية قامت الجزائر عن طريق البنك الجزائري الخارجي ومؤسسة الأوراسي والديوان الوطني للسياحة ومؤسسة التسيير السياحي بتيبازة بالإشتراك بحصة نسبية تقدر بـ 51% مع المجموعة الكندية لإنجاز مركبين سياحيين بمرسى بن مهدي وسكيدة ومخيمات بالهقار والطاسيلي وفنادق بالجنوب وبوهران وقسنطينة.

كما تم إنشاء الشركة المختلطة (NATIONAL MARKETING COMPAGNY) بين الخطوط الجوية الجزائرية والشركة الدولية (AMADEUS) لمواجهة الطلب المتزايد على الخدمات السياحية.

و في جويلية 2001 تم إنشاء شركة تطوير الفنادق (SDH) بالتعاون مع الشركة الليبية (LAFICO) بغرض إنجاز فندقين من طراز شراتون في وهران وحاسي مسعود.

4-1) أجهزة الإدارة السياحية في الجزائر:

في خضم التجارب مع شروط المنظمة الدولية للسياحة توجهت الجزائر إلى إنشاء عدة مدارس ومعاهد للتكوين السياحي والفندقي، كمركز التكوين المهني السياحي بوهران وقسنطينة، حيث يهتم بتكوين الإطارات والكوادر في الإدارة الفندقية والمطاعم والمقاهي وغيرها من المرافق الخدماتية، على غرار المعهد العالي للفندقة بالجزائر العاصمة الذي يهدف إلى التكفل بالتكوين الأولي لمختلف المستويات وإعادة تأهيل الموارد البشرية في قطاع السياحة، ورغم ذلك إلا أن ذلك لا يزال بعيدا عن التطلعات والمتطلبات العالمية وحاجة السوق المحلية لعدة أسباب،

أبرزها تقدم الهياكل والأجهزة المادية وغياب سياسة بيداغوجية لتكوين الإطارات(21).

من هذا المنطلق توجه المسؤولون في الجزائر إلى القيام بعدة إجراءات إيجابية للنهوض بقطاع التكوين السياحي من خلال تحويل الطبيعة القانونية للمركز الوطني للتكوين في السياحة من مؤسسة ذات طابع تجاري وصناعي إلى مؤسسة عمومية ذات طابع إداري بثلاث مستويات كالتالي:

- المدرسة الوطنية العليا للسياحة بالجزائر العاصمة، المستوى العالي.

- المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية بتيزي وزو، تقني سامي.

- مركز الفندقية والسياحة ببوسعادة، تقني سامي.

هذا إضافة إلى تبادل العلاقات والخبرات الفنية في إطار الشراكة الأورو-

متوسطة.

ويتمثل أهم المتعاملين الإقتصاديين الذين ساهموا بنسبة كبيرة في تطوير

السياحة الجزائرية في الديوان الوطني الجزائري للسياحة (ONAT) كوصي - تحت وزارة السياحة(*) - ومراقب لكل الهيئات التي تقوم بالنشاط السياحي والحرص على تطبيق القوانين والنصوص السياحية والعمل على ترقية المنتج السياحي الجزائري، ويرمي الديوان الوطني الجزائري للسياحة حاليا من خلال استراتيجياته إلى ترويج مناطق معينة عن طريق التعاون مع هيئات السياحة في أوربا(22)، كما يعتبر النادي السياحي الجزائري (TCA) الذي تأسس في 1963 من أبرز الأعوان الإقتصادية التي ساهمت في تنظيم الزيارات الدينية (كالحج والعمرة) والرحلات السياحية بالإشتراك مع المنظمات الوطنية والدولية، هذا إضافة إلى وكالات السياحة الأخرى التي يقدر عددها بـ 348 وكالة موزعة عبر التراب الوطني، كالديوان الوطني للسياحة الذي أنشأ سنة 1989(23) بهدف تسويق المنتج السياحي الجزائري وإنجاز الدراسات العامة لمناطق التوسع السياحي، والوكالة الوطنية لتنمية السياحة (ANDT) كأداة أساسية لحماية العقار السياحي، والمؤسسة الوطنية للدراسات السياحية (ENET) كمؤسسة عمومية ذات طابع

Source: Office nationales des Statistiques (Algérie) et Ministère du tourisme & de l'Artisanat, visite sur le site www.ons.dz, 15-01-2010.

ورغم هذا التطور في عدد الفنادق إلا أن ذلك لم يكن في المستوى المطلوب نتيجة الأسباب الأمنية التي عرفت البلاد خلال العشرية السوداء ونقص مستوى القدرات التسييرية في كثير من المؤسسات، خاصة إذا علمنا أن عدد السياح الوافدين إلى الجزائر سجل انخفاضا ملفتا للانتباه ما بين سنتي 1998-1990 حيث انخفض من 1136918 سائح سنة 1990 إلى 678448 سائح سنة 1998(*)، ليعيد الإرتفاع من جديد حيث بلغ 988060 سائحا سنة 2002(24)، في حين أن دول المغرب العربي سجلت أكثر من أربعة ملايين سائح سنة 2000 الأمر الذي يتطلب النظر في تخطيط استراتيجية تنمية لتأهيل هذا القطاع.

مع الإشارة كذلك أنه حتى نتمكن من دراسة وضعية القطاع السياحي ومساهمته في الإقتصاد الوطني يجب أن نستعرض ميزان المدفوعات السياحي الذي يعكس لنا صافي القيمة بين التصدير السياحي والإستيراد السياحي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3): ميزان المدفوعات السياحي للفترة 1990-2004

السنة	الإيرادات	النفقات	الرصيد الصافي
1990	105.0	149.0	-44.0
1991	83.9	136.9	-52.9
1992	74.4	164.4	-90.0
1993	72.8	176.9	-104.0
1994	49.5	135.0	-85.4
1995	32.7	187.8	-155.1
1996	45.8	165.1	-119.3
1997	28.8	144.7	-115.8
1998	74.3	269.0	-194.7
1999	80.0	250.9	-171.0
2000	95.7	192.5	-96.8
2001	99.5	193.9	-94.4
2002	99.6	247.7	-148.1
2003	112,0	255,0	-143,0
2004	178,5	340,9	-162,4

الوحدة: مليون دولار أمريكي

Source: Office nationales des Statistiques (Algérie) et Ministère du tourisme & de l'Artisanat, visite sur le site www.ons.dz, 15-01-2010.

وتفيد هذه المعطيات أن الميزان السياحي الجزائري ما برح يتذبذب منذ فترة التسعينات وأن الإنتاج السياحي الجزائري لازال بحاجة إلى الإصلاح والترقية، خاصة وأن فترة ما بعد استتباب الأمن شهدت عجزا كبيرا في تغطية الواردات السياحية حيث ارتفع العجز من 96.8 مليون دولار إلى 162.4 مليون دولار.

(5) آفاق التنمية السياحية العربية في ظل العولمة:

إن التحدي الذي يواجهه الوطن العربي - اليوم - هو تحد حقيقي على جميع المستويات السياسية والثقافية والاجتماعية وغيرها، ويبقى التحدي الإقتصادي في المقام الأول من ذلك، وهذا ما يجعلنا نركز على ضرورة ترقية القطاع السياحي الذي ما برح يساهم بما يعادل 5% كحصة عالمية فقط(25)، حتى ولو برزت قوة عالمنا العربي في المشاركة في بعض قرارات التصدير نتيجة لتملكه لمنظمة دولية تهتم بشؤون النفط (OPEC) إلا أن دول الشمال لم تستغ هذه الضغوطات وتحدياتها ما دفعها إلى إعادة ترتيب السوق النفطية وتحجيم دور هذه المنظمة بعدة طرق وفق مصالحها.

ويجب أن نعلم جميعا أن السياحة اليوم أصبحت من أكبر عوامل تكريس ظاهرة العولمة عن طريق نشر التبادل الثقافي وتقليص الفجوة الحضارية بين الأمم ودمج المناطق السياحية ضمن الأنماط العالمية، وهو ما نلاحظه في ميل الفنادق إلى تقديم الوجبات السائدة في بلاد النشأة(26)، ويعتبر ذلك منطقيا باعتبار أن القارة الأوروبية هي المنشأ الأول للصناعة السياحية حيث تحصل على 58% من العوائد السياحية العالمية(27).

وقد اتجهت كثير من الدول العربية إلى التوسع في الإستثمار السياحي عن طريق عقد المؤتمرات والندوات وتقنين المراسيم المحفزة للنشاط السياحي وتبسيط الإجراءات الإدارية والمالية، على غرار كثير من التجارب الرائدة التي قامت بها

كل من مصر وتونس والمغرب، حيث قامت مصر بإنجاز مشروع على مدى 20 سنة من سنة 1997 إلى 2017، من أجل الوصول إلى أكثر من 26 مليون سائح بحلول عام 2017 من خلال مجموعة من الخطط القائمة على إنشاء مناطق سياحية جديدة، بعيدة عن تلك التي ألفها السياح من قبل، وتهيئة البنى التحتية من طرق ومطارات وقنوات صرف صحية، وكهرباء وغاز وماء، إضافة إلى توسيع نطاق التدريب السياحي، أما تونس فقد احتلت المرتبة الثانية عربيا بحوالي 4 مليون سائح في عام 1999 بعد مصر، محققة بذلك 2 مليار دينار تونسي، وتسعى السلطات التونسية في الآفاق المستقبلية إلى توسيع السياحة الصحراوية وإقامة وتطوير الجزر القريبة من السواحل، وبالنسبة للمغرب الأقصى فقد كانت تجربته في تشجيع السياحة في إطار الإستثمار الأجنبي رائدة داخل القطر المغربي ما أدى إلى زيادة التدفقات السياحية العالمية إلى هذا البلد.

ولم تفوت الجزائر الفرصة في التنمية السياحية حيث قامت الوزارة الوصية بإعداد خطة لأفاق 2013 وهذا بعد مشروع "مخطط أعمال للتنمية المستدامة للسياحة في الجزائر أفاق 2010" الذي سيؤتي أكله نهاية هذه السنة، وتهدف هذه الخطة إلى تثمين الطاقات الطبيعية، الثقافية، الدينية والحضارية وإعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية وتلبية حاجات الطلب الوطني المتزايد قصد تقليص عدد المتوجهين إلى الخارج لقضاء العطل، مع ترقب أن عدد السياح في سنة 2013 سيقارب 3100000 سائح منهم 1900000 سائح أجنبي، وأن طاقات الإيواء يقدر أن تصل إلى 187000 سرير وبإيرادات تقدر بـ 1.3 مليار دولار أمريكي في نفس السنة (28).

ولإنجاح هذا المخطط الإستراتيجي اتخذت السلطات العمومية عدة إجراءات لدعم الاستثمار السياحي كتهيئة العقار السياحي وإصدار القوانين المشجعة للتنمية السياحية المستدامة، كالقانون 03-01 المؤرخ في 17 فبراير 2003 الذي يهدف إلى تطوير الشراكة والاستثمار في السياحة مع المحافظة على التوازن البيئي (29)، والقانون رقم 03-02 المؤرخ في 19 فبراير 2003 والمتعلق باستغلال الشواطئ

وتحسين خدمات إقامة المصطافين، كما قام المسؤولون في خضم ذلك بدعم النشاط
الإتصالي والترقوي للرفع من مستوى النوعية والمردودية وتكثيف المشاركة الفعالة
للسياحة الجزائرية في المحافل والتظاهرات الدولية، وتخطيط إنشاء 479 مشروع
سياحي بما يوفر حوالي 800 ألف منصب شغل مع مطلع سنة 2013.

خاتمة:

لقد تطرقنا خلال هذه المداخلة إلى العديد من المواضيع المتعلقة بالقطاع
السياحي وأهميته في التنمية الإقتصادية وواقع الصناعة السياحية في العالم على
وجه العموم وخصوصا في الجزائر ولا يسعنا في الأخير إلا أن نستعرض نتائج
هذا البحث:

- تتميز السياحة بأهمية نسبية كبيرة داخل الإقتصاديات الوطنية لما لها من مشاركة
فعالة في الناتج الداخلي الخام لكثير من الدول، فضلا عن دورها المتميز في
التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات.
- تحتاج الجزائر إلى درجة كبيرة من الإحترافية وتقنيات التسيير لتفعيل دور
القطاع السياحي وترشيحه كرائد في التنمية المستقبلية.
- لا يمكن تحقيق سياسة دعم القطاع السياحي الجزائري المخططة لآفاق 2013
إلا من خلال المساندة الفعلية للسلطات العمومية من أجل ترويج المنتج السياحي
وتأطيره عن طريق جلب المستثمرين المحليين والأجانب.
- في ضوء ذلك نتقدم ببعض التوصيات قصد إثراء الدراسات والسياسات
المستقبلية لتطوير المنتج السياحي صناعيا وتسويقيا:
- ضرورة إشراك وتشجيع القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الوطنية والأجنبية في المجالات السياحية والخدماتية.
- ينبغي الاستفادة من التجارب الدولية في إطار الإتفاقات الثنائية والإقليمية قصد
الإرتقاء بالمنتج السياحي حتى يستطيع مواكبة التغيرات والتحديات الحاصلة في
الساحة الدولية.

- من الأهمية السعي لتوعية الجماهير بالثقافة السياحية على مستوى المؤسسات التعليمية بجميع أطوارها وتنظيم الرحلات لتوطيد ذلك وتجسيده ميدانيا.
- توسيع دور الدولة في دعم السياحة، حيث يتمثل دور الدولة في مساندة الهيئة العليا للسياحة في إعداد خطة تنمية السياحة المستدامة ضمن منظومة التخطيط الإقتصادي الوطني، وكذلك توفير البنية التحتية اللازمة لتفعيل الصناعة السياحية.
- يخلف السياح عدة أضرار طبيعية وإجتماعية، فمن الضروري أن تقوم السلطات بتخطيط سياسة حمائية للمحيط الطبيعي والإجتماعي من أجل ضمان البيئة السياحية والحفاظ على أصالة البلد.
- يجب العمل على إحداث التوازن بين العرض والطلب السياحي عن طريق تخطيط محكم يأخذ بعين الإعتبار فترات نمو وركود النشاط السياحي، وذلك حتى لا تكون السياحة سببا في حدوث التضخم، خاصة في فترات جمود العرض الكلي.



هوامش وإحالات:

- (⁵⁸) كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر: 2004، ص 44، وانظر كذلك لنفس المؤلف مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، الجزائر: 2004.
- (²) محمود فوزي شعوبي، السياحة والفندقة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر: 2007، ص 13.
- (³) المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، أعمال وكالات السفر والسياحة، المملكة العربية السعودية: 2003، ص 2.
- (⁴) المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، جغرافيا السياحة والطيران، المملكة العربية السعودية: 2003، ص 10.
- (⁵) هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: 2006، ص.ص 189-191.
- (⁶) مروان محسن السكر، السياحة مضمونها وأهدافها، دار مجدلاوي، الجزء الأول، الأردن: 1994، ص 42.

- (7) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية، الدورة السادسة عشر، الجزائر: نوفمبر 2000، ص 14.
- (8) هوارى معراج وسليمان جردات، السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية (حالة الاقتصاد الجزائري)، مجلة الباحث: 2004، العدد 01، ص 21.
- (9) علي أحمد هارون، أسس الجغرافيا الاقتصادية، دار الفكر العربي: القاهرة، 2000، ص 129.
- (10) تقرير المنظمة العالمية للسياحة لسنة 1999.
- (11) فؤاد عبد المنعم البكري، التنمية السياحية، عالم الكتاب للنشر، القاهرة: 2004، ص 184.
- (12) المرجع السابق، ص 185.
- (13) هوارى معراج وسليمان جردات، مرجع سبق ذكره، ص 23.
- (14) تقرير المنظمة العالمية للسياحة، إحصائيات 2003.
- (*) من أبرز هذه المعالم قلعة بني حماد ببجاية التي صنفتها منظمة اليونسكو بين المناطق السبعة الأثرية في العالم، وكذلك منطقة الطاسيلي و تيبازة و تيمقاد والهقار...والخ.
- (15) الديوان الوطني للسياحة، تقرير الخصوصية والاستثمار في السياحة بالجزائر، الجزائر: 1999.
- (16) الموقع الرسمي لوزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال (www.mptic.dz)، الجزائر الإلكترونية 2013، ملخص: ديسمبر 2008، ص 21.
- (17) Heddar Belkacem, Rôle socio économique du tourisme (cas d'Algérie), OPU: 1988, p 48.
- (18) Ministère de planification et de l'aménagement du territoire, Rapport quinquennal 1980- 1984. général du plan
- (19) هدير عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 178.
- (20) بشير مصيطفى، "إنفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي" الإنعكاسات على مستوى المؤسسة الجزائرية، مجلة "فضاءات"، العدد 1، الجزائر: مارس-أفريل 2002، ص 5.
- (21) زياني غوتي بومدين، مكانة السياحة في ظل المعطيات الاقتصادية والعالمية الجديدة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: 1999، ص 37.
- (*) وهي أعلى سلطة في هرم القطاع السياحي، حيث تأسست سنة 1963 تحت اسم وزارة السياحة والصناعات التقليدية، وأصبحت تسمى حاليا وزارة السياحة حين تم دمج الصناعات التقليدية مع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتهدف هذه الوزارة إلى التعريف بالمنتج السياحي الجزائري وترقيته وإنجاز المخطط التنموي السياحي والسهل على مراقبته.
- (22) محمد أبو سماعة، مجلة سياحة وفنادق، العدد 45، الأردن: سبتمبر 1999، ص 15.
- (23) قانون الجريدة الرسمية الخاص بالديوان الوطني للسياحة.

(*) وعندما نقول ذلك فإن هذا الإنخفاض قد انعكس سلبيا على دخول العملة الصعبة للبلد وانخفاض فرص التشغيل، خصوصا وأن ذلك تواكب مع تصفيات المؤسسات العمومية وتسريح العمال.

(²⁴) وزارة السياحة، معطيات 2003.

(²⁵) التقرير الإقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي، إحصائيات 2007، ص 5.

(²⁶) محمد مدحت جابر، جغرافية السياحة والترويج، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة: 2004 ، ص 55.

(²⁷)) WORLD TOURISM ORGANISATION, 2003

(²⁸) محمود فوزي شعوبي، مرجع سبق ذكره، ص 243.

(²⁹) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة رقم 101 من القانون 03-03 المؤرخ في 19 فبراير 2003.